# المدى

رئيس التحرير
رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (2194) السنة الثامنة - الاثنين (18) تموز 2011


**اليوم في المكتبات**

مجلة حوار سبورت

12

عدنان درجال يطالب بلجم استهتار بعض لاعبي المنتخب!

15

الدالاي لاما.. يثير ازمة بين الصين واميركا

19

نجوم على مقاعد الدراسة

### الاتفاق السياسي ينص على خروج معتقلي الجماعات المسلحة

# مصادر لـ(المدى): صفقة بين الفرقاء لتبرئة المزورين عبر قانون العفو العام

□ خاص / المدى

كشف قيادي رفيع المستوى في ائتلاف دولة القانون عن صفقة سياسية بين الفرقاء لتمرير العفو عن المزوّرين في سلة واحدة مع العفو العام عن معتقلي الجماعات المسلحة.

وتابع القيادي الذي فضل عدم ذكر اسمه لحساسية الموضوع "أن العفو عن المزورين لا يمكن تمريره إلا بواسطة تخريجة معينة مع حزمة من الصفقات السياسية، والتي من بينها العفو العام عن قيادات الجماعات المسلحة والتي يحسب البعض منها على تنظيمات القاعدة، فضلا عن بعض معتقلي الخط الصدري"، موضحا في اتصال هاتفي مع "المدى" إن هناك تفاهمات بين الفرقاء على أن تشمل الصفقات أيضاً عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق أركان النظام السابق لاسيما وزير الدفاع في عهد صدام، سلطان هاشم احمد وحسين رشيد معاون رئيس أركان الجيش حينها.

وحمل القيادي، الحكومة مسؤولية التزوير لإسهامها في "ترويجه" حينها، من خلال تعيين عدد كبير من الموظفين دون ضوابط ومحددات.

غير أن مصدرا مقربا من رئيس البرلمان أسامة النجيفي، أكد أن التيار الصدري هو من جمع تواقيع لطرح مقترح قانون العفو عن مستخدمي الوثائق المزورة.

ونقل المصدر في حديث لـ"المدى" امتناع الكثير من نواب دولة القانون التصويت على مقترح القانون، كذلك الحال بالنسبة إلى العراقية واغلب الكتل الكردستانية، لافتا إلى تحويل المقترح إلى العفو العام بعد أن يتم تقنينه وبشكل كبير حتى لا يشمل كبار المزورين.

ويؤكد المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أن المستفيدين من مقترح القانون يقدرون بعشرات الآلاف.

أما بخصوص إمكانية إدخال موضوع عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق قيادات النظام السابق ينقل المصدر تأكيدات حصلت عليها القائمة العراقية من رئاسة الجمهورية أمس الأول بعدم تنفيذ الأحكام.

إلا أن مقربا من نائب رئيس الوزراء صالح المطلك رفض وبشكل قاطع ربط العفو عن المزورين بالقضايا السياسية المرتبطة بالعفو العام والذي هو جزء من اتفاقيات أربيل.

ويقول القيادي في جبهة الحوار الوطني محمد سلمان "إن هذا الموضوع غير مطروح حاليا ومرفوض جملة وتفصيلا وان العفو العام قضية سياسية، أما المزورون فلا يجوز العفو عنهم"، معتبرا أن اغلب المستفيدين من مقترح العفو عن المزورين هم المشمولون بقرارات المفصولين السياسيين ودمج الميليشيات.

يستدرك سلمان في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "أن رفض عدد كبير من لجنة النزاهة في البرلمان قراءة مقترح العفو عن المزورين دليل على رفض أغلب الكتل السياسية له".

وكان ١١ عضو في لجنة النزاهة في البرلمان قد قدموا طلبا لرئيس مجلس النواب في جلسة أمس الأول يعربون فيها عن رفضهم لعرض قانون العفو عن المزورين الأمر الذي أدى إلى تأجيله إلى وقت آخر.

وفي سياق متصل، يرى النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه في اتصال هاتفي مع "المدى" كان الأجدى بالحكومة تقديم المزورين إلى القضاء لمحاسبتهم لا تقديم العفو إليهم.

## البرلمان: مشروع لشمول القطاع الخاص بالتقاعد الحكومي

□ متابعة / المدى

أعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب عن وجود مشروع قانون لشمول منتسبي القطاع الخاص بقانون التقاعد الحكومي، وأكدت عضو اللجنة نجيبة نجيب والنائبة التحالف الكردستاني في تصريح صحفي، وجود مشروع قانون لدى لجنتها يتعلق بشمول العاملين في القطاع الخاص بقانون التقاعد الحكومي أسوة بموظفي المؤسسات والدوائر الحكومية. وأضافت نجيبة نجيب بأن اللجنة المالية النيابية لم تتسلم أي مشروع قانون يقضي بمنح خريجي الكليات والمعاهد رواتب شهرية لحين تعيينهم، منوهة إلى أن هذا الموضوع تمت إثارته في بداية جلسات مجلس النواب العراقي إلا انه لم يخرج عن إطار التصريحات الإعلامية ولم يتحول إلى مشروع.

## الصدريون: نوافق على التمديد بشروط

□ متابعة / المدى

بدأت تدرك جميع الكتل السياسية ضرورة إبقاء بعض القوات الامريكية في البلاد بعد عام ٢٠١١، فقد أبدى تيار الأحرار موافقته على بقاء "مقنن" لهذه القوات بعد الانسحاب.

ونقلت وكالة أنباء المستقبل عن النائب عدي عواد قوله إن هناك موافقة على بقاء القوات الامريكية الجوية في حالة وجود حاجة ماسة لبقائهم. وشدد النائب عواد على عدم اعتراض كتلته على ذلك، مشترطاً لذلك "تحديد سقف زمني لخروجهم من العراق".

وكان ائتلاف العراقية وعبر حيدر الملا أكد إمكانية مناقشة بقاء القوات الامريكية إلى ما بعد ٢٠١١ على أن تكون هناك شروط موضوعية له.

الملا شدد في الأسبوع الماضي على وجود لقاءات واجتماعات متواصلة لأجل إقناع التيار الصدري في العدول عن رفضه بقاء القوات الامريكية وهو ما آتى ثماره في هذا من خلال حديث النائب الصدري.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يستبعد في وقت سابق حاجة العراق إلى المدربين الاميركان لأجل إكمال جاهزية القوات الأمنية في وزارتي الداخلية والدفاع لتستلم الملف الأمني عقب خروج القوات الاميركية من البلاد.

بالمقابل فقد أعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون سامي العسكري عن حاجة البلد إلى بقاء جزء من القوات الأمريكية في البلاد لأغراض التدريب والتسليح للقوات الأمنية.

وقال العسكري لوكالة كل العراق أمس الأحد إن "هناك نية لتحويل الاتفاقية الأمنية المبرمة مع الجانب الامريكي إلى برتوكولات بين وزارات الدولة والوزارات الامريكية والتي يطلق عليها الاتفاقية الإستراتيجية"، مبينا أن الحكومة ستلجأ لهذه الخطوة في حال عدم اتفاق الكتل السياسية على الانسحاب الامريكي من البلد.

### في حوار موسع مع (المدى)

## السفير المصري: لن نسمح باستهداف التجربة العراقية

□ بغداد / المدى

■ شريف كمال

اعتبر السفير المصري في بغداد شريف كمال أن الوضع في بلده في مرحلة تحول جذري نحو تكريس مبادئ الحياة الديمقراطية الحقيقية والسليمة، جاء ذلك في حوار مع "المدى" والذي توقع من خلاله أن تشهد المرحلة حراكا سياسيا وفرصة ذهبية لتحقيق الأهداف التي سعى من اجلها الشعب المصري.

ومن جهة أخرى أشار السفير المصري إلى أن تأجيل زيارة رئيس الوزراء المصري إلى بغداد كان بسبب بعض الأحداث الداخلية الضاغطة التي اضطرت رئيس الوزراء إلى البقاء في مصر، فضلا عن بعض الارتباطات العربية وأوضح أن "هناك مواعيد تكون مناسبة للجانب العراقي ونحن الآن بصدد الإعداد لهذه الزيارة لتوطيد أواصر العلاقة بين مصر والعراق".

أما بخصوص الموقف المصري من قمة بغداد فأكد كمال انه مؤيد بالكامل لعقدها في العاصمة العراقية. وقال "من منطلق التنسيق الستراتيجي نسعى لتهيئة الظروف من اجل عقد القمة في بغداد وستكون قمة تاريخية بكل معنى الكلمة لما يشهده الوطن العربي من تحولات مهمة وكبيرة. كانت المنطقة تفور بالأحداث الجسام وهي التي حالت دون عقدها وتم إرجاؤها ريثما تهدأ الأمور ومن ثم يصار إلى عقدها في فترة مناسبة". وشدد السفير المصري على أن أية قوة سياسية عراقية سلبية ومعادية للديمقراطية في العراق غير مسموح لها بأي نشاط في مصر، مبينا أن الموقف المصري واضح جدا وهو دعم العملية السياسية في العراق لإقامة حياة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وإقامة دولة المؤسسات. وفيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين يقول كمال "لدينا إيمان راسخ بأن العلاقات العراقية المصرية، علاقات إستراتيجية دعا إليها وأرسى دعائمها فخامة رئيس جمهورية العراق جلال طالباني خلال زيارته التاريخية لمصر عام ٢٠٠٦ وقد استجابت كل القوى، الحكومية والشعبية، وستشهد هذه العلاقة تطورا ملحوظا خلال الفترة القادمة ، إن العلاقة بين البلدين مهمة جدا وتؤثر بشكل ايجابي على مجمل العمل العربي المشترك".

■ نص الحوار ص٣

## الموسوي: إلغاء الإعدام عن أركان النظام السابق مخالفة دستورية

□ بغداد / المدى

أعربت قوى سياسية عن خشيتها من إخضاع قضية تنفيذ حكم الإعدام بحق وزير دفاع النظام السابق سلطان هاشم للتوافقات السياسية، مؤكدين أن إخضاع هذه القضية مخالفة دستورية.

عضو مجلس النواب ورئيس هيئة الادعاء العام في المحكمة الجنائية العليا سابقا جعفر الموسوي، أكد أن مسألة إلغاء تنفيذ حكم الإعدام بحق سلطان هاشم غير ممكنة، لان القانون أغلق جميع الأبواب التي يمكن من خلالها إلغاء قرار الإعدام أو إيقافه لان المحكمة التي أصدرت الحكم دستورية وقرارها اكتسب الدرجة القطعية. وقال في تصريح خص به "المدى"، "هنالك من يطالب بإلغاء الحكم أو إيقافه عبر الحوار السياسي باعتبار أن جميع القضايا يمكن أن تحل عبر التوافقات السياسية، إلا أن مسألة إلغاء حكم صادر من المحكمة أمر لا يمكن أن يحصل لأنه يعد تجاوزاً على الدستور ومخالفة قانونية".

وأعلن وزير العدل حسن الشمري عن تسلم وزارته إدارة سجن كروبر وجميع النزلاء البالغ عددهم ٢٠٦، باستثناء عشرة نزلاء لحين اكتمال أوراقهم التحقيقية.

■ التفاصيل ص٢

**الافتتاحية**

### العودة الى مراتع العصبيات ..

## النجيفي .. طائفي بلا طائفة ساندة..!

■ بقلم / فخري كريم

بعد "الشعار الوطني" الذي تسلل من خلاله السيد أسامة النجيفي إلى رئاسة البرلمان العراقي في دورته الأخيرة المولودة قيصرياً، وأقسم من خلاله على تجسيد إرادة العراقيين جميعاً والدفاع عن حياض وطنهم، عاد ليكشف المستور من عصبيته النافذة، كطائفي بامتياز بلا طائفة ساندة أو متعاطفة.

وقد تناول النجّيفي بأسلوب ملتو ما سمّاه "مظلومية" السنة العرب وشعورهم بالتهميش والإقصاء، وتراجع موقّعهم في وطنهم إلى سلّم "المواطنة الثانية"!، مما قد يدفعهم، حسب النجيفي، إلى خيار إعلان "فيدرالية سنية" وما قد يتبعها من خيار الانفصال..!

إن الفيدرالية غدت حقاً دستورياً لا مراء فيه، ولا اعتراض عليه، وقد وضع الدستور شروط إقامتها، ولا احد يعلو على الدستور، ولو نظرياً، مع أن هذا الدستور ينتهك كل يوم من قبل قادة البلاد وكتلهم البرلمانية دون وازع أو خشية من رادع.

يؤكد الدستور في ديباجته على تحريم أي نزوع سياسي طائفي، مثلما يحّرم البعث والتمييز تحت أي لافتة أو شعار أو ادعاء آخر، حيث أنّ المواطَنة المتساوية في كل الميادين في العراق الديمقراطي، إذا ما احترم القادة دستور البلاد، حقٌ مكفول لا يقبل التطاول، ورئيس البرلمان معنيٌ قبل غيره من المسؤولين في الحفاظ على هذا الحق الدستوري المقدس ومتابعة من يتجرأ على تجاوز استحقاقاته، ودوره حاسمٌ، خصوصاً إذا تعالى على عصبياته القومية والطائفية والعرقية، وتصرف كمسؤول عراقي يحمل همَّ وتطلعات جميع العراقيين دون استثناء. وواضحٌ أن النجيفي، كما هم عليه قادة الكتل الأخرى، يرون في تمثيلهم الأضيق أقوى وأفيد من تمثيل المواطنة عابرة المذاهب والأعراق والطوائف، بل يضيق بهم التمثيل حد تحزّباتهم وفئويتهم داخل الطوائف والمذاهب والعصبيات المستشرية في الحياة السياسية.

إن من أولى الفروض "المهنية" لرئيس البرلمان، درايته المعمقة بالدستور، وقدرته على قراءة أحكامه من كل أوجهها، وتبيان جوهره حين يستعصي على البعض أو الكل فهمُ هذا الجوهر وأبعاده وتأثيراته على سير الأمور ومصالح الأمة وتضارب المصالح بين مختلف القوى المتصارعة على حساب الدستور والمصالح الوطنية العليا. ولكي يكون رئيس البرلمان بمستوى تمثيل الأمة، وهو على رأس السلطة التشريعية، عليه أن يتعالى أولاً على انتمائه الفرعي، ويلوذ بالعراق الذي اقسم على حمايته والدفاع عنه مستنداً إلى الدستور وإرادة الشعب.

لقد انطلق النجيفي في الحديث عن الحالة السنية العربية، من موضوعة بالغة الخطورة، مثيرة الأوجاع والشعور بالمظلومية التاريخية لدى الغالبية العظمى من العراقيين، وهم يشكلون الأكثرية في العراق، إذ قال بلا تحفظ إن العرب السنة، الذين لم يحصل منهم على تفويض، باتوا يشعرون بالتهميش والإقصاء، ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وهذه الظاهرة إذا ما استمرت، كما قال النجيفي، ستدفعهم إلى خيار إعلان فيدرالية سنية، وهذا بدوره قد يقودهم إلى خيار الانفصال عن العراق..!

والنجيفي بمنطلقه الطائفي الخطير هذا، لتبرير إقامة الفيدرالية وضع نفسه، إذا ما سلمت نوايا قادة الكتل، تحت المساءلة القانونية، لأنه حنث بقسمه لحفظ وصون الدستور مرة جديدة، بعد ما فعله بتمرير السلة الفاسدة في انتخاب نواب رئيس الجمهورية، وإمرار التصويت على طارق الهاشمي في السلة ذاتها، متجاوزاً الملاحقة القضائية ضد الهاشمي، لان الفيدرالية كحق تمارس لاعتبارات قومية أو جغرافية أو ترابطهما معاً سياسياً. كما أن النجيفي تجاوز في معالجته لهذه القضية الإشكالية، موقعه السياسي كممثل لكل العراقيين، بصفته رئيساً للبرلمان.

ولكن الأخطر في ذلك كله، تمريره لمفهوم يلحق أفدح الأضرار بالمكون العربي السني حين يحمّل هذا المكوّن مسؤولية حكمٍ جائر تسلط على مقدرات البلاد بالبطش والقوة، طوال عقود، كما لو أن ذلك الحكم كان بذلك يجسد إرادة مكون عراقي، يشكل أقلية سكانية في العراق وما يتبع ذلك من كبائر ارتكبت طوال تلك العقود ضد الشيعة والكرد والتركمان والمكونات الأخرى، وهم أكثرية مطلقة في العراق.

والنجيفي يتناسى العواقب السياسية لفعلته المنافية للدستور ومصالح الشعب، إذ يثير في أذهان هذه المكونات، تساؤلات مريرة وتداعيات مؤسية حول المصائر المفجعة التي عاشوها طوال تحكّم فئة صغيرة، هُمشوا في ظل سلطتها المطلقة الاستبدادية، وتجرعوا مرارات التمييز والتصفية على الهوية بصمت في الغالب، دون أن يخطر لهم أي هاجس للمطالبة بـ"الفيدرالية" التي تقود إلى الانفصال، فهل كان على الشيعة، حسب عقيدة النجيفي وزملائه الميامين من المتربعين على كراسي الحكم، أن يعلنوا مطالبتهم بالفيدرالية ثم الانفصال منذ تأسيس الدولة العراقية، وهم لم يكونوا مهمشين مقصيين فحسب، بل كانوا أيضا ممنوعين من ممارسة طقوسهم المذهبية، بل وأكثر من ذلك.

أما الكرد، هذه الأمة المجزأة بالكراهة والقسر والإمعان في البطش الوحشي في دول عربية وإقليمية، على خارطة مس بيل سيئة الصيت، فكان عليهم –تساوقاً مع عقيدة النجيفي المعلن عنها أخيرا– أن يقلبوا الدنيا على مضطهديهم ويعلنوا دولتهم القومية وهو حق لا ينازعون فيه في إطار مبدأ حق تقرير المصير. وكان عليهم أيضاً أن يتبنوا صراحة شعار الانفصال، وان يوجهوا نضالاتهم المسلحة لا ضد الأنظمة الدكتاتورية المستبدة فحسب، بل ضد الأوباش القوميين الذين كانوا ينظرون لتلك الأنظمة، وخاصة نظام صدام حسين، لا أن يحرصوا، كما فعلوا منذ البداية حتى الآن على ربط النضال في سبيل أهدافهم ومطامحهم القومية بالديمقراطية للعراق!. وكرد العراق كما يعرف النجيفي، لم يهمشوا أو يجري إقصاؤهم فحسب، بل قصفوا بالكيمياوي واستهدفوا بالأنفال وأخفيت آثارهم بالمقابر الجماعية التي شكك بصدقيتها القادة القومجية. فماذا كان يحق للكرد أن يفعلوه وفقاً لمنطلقات النجيفي؟

وقد نسي النجيفي وهو يعود متصاغراً حتى الدائرة الضيقة من انتمائه المديني، انه كان من بين الأكثر عدوانية للشعب الكردي حتى الأمس القريب، ويتمادى في تهديده لهم بأوخم العواقب، إذا ما استعادت الزمر القومانية التي تحتل مواقع سيادية اليوم قوة بطشها القديم، وتعيد الكرد الى المربع الأول أيام حكم المستبد صدام حسين قبل أن يتقزم بعد عام ١٩٩١. وهل نسي ما فعله هو والسيد صالح المطلك والعليان والآخرون وهم يوجهون الاتهام للكرد بالتحفز للانفصال، لأنهم كانوا يؤكدون على احترام الدستور في تطبيقاته الفيدرالية.؟

والملفت أن النجيفي يكاد ينسى السلوك السياسي غير المنسجم مع الديمقراطية وقيم المواطنة ومبادئ المساواة بينهم في إمارة شقيقه، وهو يتمادى في حرمان قائمة التآخي من حقها في أن تتسنم المواقع التي يؤهلها لها استحقاقها الانتخابي، ويصر على الانفراد في حكم محافظة نينوى.

أما موقف النجيفي و "باقة" القومجية من يتامى صدام وساجدة، من التعريب والتبعيث الذي انتهجه النظام الساقط في كركوك والمحافظات الأخرى وحرصهم على الإبقاء على نتائجها كما خلفها البعث، فواقع معاش لا يقبل النكران.

إن ادعاء النجيفي بتعبيره عن هواجس العرب السنة، إنما هو تلفيق سياسي بامتياز، رد عليه قادة معروفون في الوسط السني، أدانوا دعواته واتهموه بمصادرة إرادة السنة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يدعي فيها قادة العراقية بتمثيلهم للعرب السنة، مع دعاواهم باللاطائفية، إذ أن كل ممارساتهم وتوجهاتهم ومطالباتهم تنصب على مطالبة لا تخرج عن الدفاع عن البعث وبقايا النظام السابق، سواء عند تصديهم لتطبيق المصالحة الوطنية او التوازن الوطني والمشاركة الوطنية او المطالبة بإلغاء الاجتثاث والمساءلة والعدالة، فهل هم يمثلون بهذه الدعاوى والمطالبات العرب السنة.؟ وهل ستظل العراقية والدكتور إياد علاوي يستمرون بالتأكيد على أن قائمتهم، مشروعٌ وطنيٌ لا طائفي..؟

سؤال لطالما طرحته دون جواب..

أما رد الفعل غير السياسي للسيد رئيس الوزراء المضاد، ولو "كلامياً" أو "زلة لسان"

فهو بكل الإعتبارات مناف للدستور لا يجوز أن يتكرر. فما ينص عليه الدستور ليس ملهاةً لأحد مهما كانَ موقعه السيادي في الدولة، لان كل هؤلاء المسؤولين في المحصلة النهائية مجرد موظفين سيغادرون كراسيهم، مهما استبدت بهم الأوهام.